ما جاء على "فَعَالِ" في القرآن الكريم
بين الاسمية والمصدرية

أ.عزيزة سلولة
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ـقسنطينة

الملخص:

يظهر المقال صيغة "فَعَالِ " المصدرية التي يقل استعمالها في كلام العرب، ولم يرد منها أمثلة في القرآن الكريم إلا فيما شذ من القراءات، كقراءة الأعمش (ت 148 هـ): "**قَالَ فَ281ا ذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسِ**" طه/ك/97. و"**لَا مَسَاسِ**" هي الكلمة الوحيدة التي جاءت مفتوحة الميم مكسورة السين، معدولة عن الْمَسَّةِ، اسما علما على مصدر معرفة مسبوقة بـ"لَا" النافية للجنس، وهي لا تنماز عن القراءة المشهورة إلا في إفادتها معنى المبالغة والتوكيد، كما تُعد "فَعَالِ" على اشتراك الصيغ الصرفية في أداء المعنى الواحد، كما هو ملاحَظ في "مِسَاسِ" و"مَسَاسِ".

Abstract:

Words that Come Under the Formula of « FAÀLI » in the Holy Quran

This report shows the source formula **« FAÀLI »** which is less used in the Arabic language, and there is no example in the holy Quran except in The Shaadh (Irregular) Readings,as in the reading of **El-AAMECHE**(died in148 h) to the holy verse : « **قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسِ** » **« Begone! Your lot in this life is to cry: "untouchable!" ' said he (Moses).** »Taha (97), so the word « la massas» istheunique word that comes « MaftouhatEl Mim and Maksourat El Sine », another form of « Elmassa » (touch), a proper noun that indicates a source definite noun preceded by « La El-Nafia Li El-Jins» (article of negation),however, this reading does not differ from the famous one except in providing the meaning of exaggeration and emphasis.

لقد عني النحاة واللغويون بالأبنية منذ بداية التأليف وكتبوا فيها رسائل ومعجمات، عرفت – فيما بعد – بمعجمات الأبنية[1].

عالج بعضها الأبنية عموما، واختص بعضها الآخر بأبنية الأسماء، أو أبنية الأفعال، أو أبنية المصادر، أو أبنية المصادر في القرآن الكريم، وتفيد المصادر اللغوية[2] بأن كثيرا من المؤلفات التي عالجت أبنية المصادر (عامة)، أو أبنية المصادر في القرآن الكريم لم تصل إلينا.

ومن المؤلفات التي وصلت إلينا وضمنت أبوابا في بعض الأبنية ومعانيها نذكر على سبيل المثال: "ديوان الأدب" للفارابي المتوفى سنة 350هـ، وكتاب "ليس في كلام العرب" لابن خالويه المتوفى سنة 370هـ، ومن الكتب التي اختصت بأبنية الأسماء والأفعال "كتاب الأسماء والأفعال والحروف" لأبي بكر الزبيدي المتوفى سنة 379هـ، وكتاب "أبنية الأسماء والأفعال والمصادر" لابن القطاع المتوفى سنة 515هـ.

كما عنيت بعض الكتب رأسا بالصيغ المفردة ككتب الصاغاني المتوفى سنة 650هـ وهي : كتاب "يَفْعُول"، وكتاب "نَقْعَةُ الصَّدْيَانِ فِيمَا جَاءَ عَلَى الْفَعَلَانِ مِنَ الْمَصَادِرِ"، حيث ساق المؤلف أكثر من مائتي (200) مصدر مرتبا على حروف المعجم، وكذا كتاب: "ما بنته العرب على **فَعَالِ**" حيث أحصى فيه صاحبه مئة وثلاثين كلمة محصورة بين اسم الفعل، والصفة، واسم العلم واسم المصدر.

وهذا التدرج في التأليف يدل دلالة بينة على أنّ البحث في الأبنية العربية لم يكن جديدا، وإنّما يرجع إلى المراحل الأولى من بداية التأليف، ولا يزال متواصلا إلى يومنا هذا، إذ نجد من النحاة المحدثين من كتب في الموضوع وأفرد له دراسات متخصصة كخديجة الحديثي، وكتابها "أبنية الصرف في كتاب سيبويه" (معجم ودراسة) سنة 1965م وفاضل صالح السامرائي، وكتابه "معاني الأبنية العربية" سنة 1981م، و: "وسمية عبد المحسن

---

[1]– أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، الطبعة الأولى، سنة 1407هـ–1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص363.

[2]– المرجع نفسه وانظر حسين نصار المعجم العربي نشأته وتطوره ط4 1408هـ – 1988م–ج1 ص143

المنصور" ورسالتها المعنونة بـ"أبنية المصدر في الشعر الجاهلي" سنة 1984م، و: أحمد مختار عمر وكتابه: "معاجم الأبنية في اللغة العربية" 1995م، وغيرها من التواليف التي يطول سردها وأنا هنا لست في مقام تتبع ما ألف في هذا الباب، وإنما أردت أن أقول: إن اعتناء هؤلاء النحاة بالأبنية (الاسمية أو المصدرية) – وعلى الرغم مما قدموه من بحوث علمية – لم يستقصوا الأبنية جميعها سواء على مستوى المبنى أم على مستوى المعنى. إذ لا يزال موضوع الأبنية يحتاج إلى مزيد دراسة تكون أكثر دقة وشمولية، وخاصة ما يتعلق منها بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف واستعمالاتهما المتميزة لكثير من الأبنية المتنوعة الصياغة والدلالة نحو بناء **فَعَالِ** التي اختلف النحاة في تحديد نوعها أهي من الأسماء أم من الأفعال أم من المصادر وكذا تبيان علاقتها بصيغة **فَعَالِ وفعال** المصروفتين؟ وهل من أمثلة جاءت على **فعَالِ** في القرآن الكريم؟ وما الفرق بينها وبين **فعَالِ**؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات كان لزاما أن أرجع إلى بعض أمات الكتب، لأقف على ما قاله النحاة في باب "فَعَالِ" وتمييزهم بينها وبين الصيغ الأخرى التي تشترك معها في الصيغة الصرفية ومفارقتها إياها في الدلالة.

أولا : فَعَالِ عند النحاة: لقد ميز النحاة بين نوعين من بناء "فَعَالِ" المفتوح الفاء، أحدهما: "فَعَالٍ" المصروفة تكون اسما كسَحَابٍ، وجمعا كنَبَاتٍ، وصفة كجَبَانٍ، ومصدرا كذهَابٍ وسَمَاعٍ. يقول المبرد: «... وضرب على وجهه فذلك الضرب هو ما كان مذكرا أو مؤنثا غير مشتق، ويجمع ذلك أن تكون مما أصله النكرة، فأما المذكر فنحو قولك: رَبَابٌ، وَسَحَابٌ، وَجَمَالٌ، وأما المؤنث فنحو قولك: عَنَاقٍ، وأَتَانٍ، وصَنَاعٍ، فما كان من هذا مذكرا فمصروف، وما كان منه مؤنثا فغير مصروف في

المعرفة، ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث...»[3]، والأخرى: "فَعَالِ"[4] –وهو موضوع مقالتنا– المختص بالمؤنث والذي لا يأتي إلا معرفة معدولا[5] عن جهته مبنيا، وهو على أربعة أضرب:

الضرب الأول: أن يكون اسم فعل أمر مبنيا على الكسر كنزال في قول زهير[6]:

---

[3]– انظر: المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط2، 1415هـ–1994م، القاهرة، ج3، ص368.

[4]– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت185هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هاورن، ط3، 1403هـ–1983م، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج4، ص41.

وانظر ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي ت643هـ)، شرح المفصل، تحقيق أحمد السيد، سيد أحمد، القاهرة، مصر، المكتبة التوفيقية، م2، ص210 و211.

وانظر السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين ت911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد أحمد جاد المولى بك، وعلي محمد البجاوي، ط1408هـ–1987م، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ج2، ص131.

وانظر: الصاغاني (رضي الدين أبي الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن ت650هـ)، "ما بنته العرب على فعال"، تحقيق: عزة حسن، دمشق، 1383هـ–1964م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص28.

وانظر المقتضب، ج3، ص368. وانظر ابن جني (أبو الفتح عثمان ت392هـ)، الخصائص، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، ج2، ص131.

[5]– يقول المبرد (وأما ما كان معدولا فمجراه واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه)، المقتضب، ج3، ص368.

[6]– ديوان زهير بن أبي سلمى المزني، شرحه: حمدو طماس، ط2، 1426هـ–2005م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص31. وانظر: الكتاب، ج2، ص34، وج3، ص271. وانظر المقتضنب، ج3، ص370. وانظر: ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج2، ص91. [الهامش: نزال معدول عن المنازلة وهي مصدر الفعل الرباعي نازله ينازله منازلة، ومعناه انزل]. وانظر شرح المفصل، ج4، ص26، وص50، و52. وانظر: ما بنته العرب على فعال، ص28، وانظر: أبي عبيدة (معمر بن المثنى ت210هـ)، مجاز القرآن، ص170.

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ.

ونَزَالِ: اسمُ فِعْلٍ أَمْرٍ، بمعنى انْزِلْ «وَاعْلَمْ أَنَّ فَعَالِ... يَطَّرِدُ فِي النِّدَاءِ وَالْأَمْرِ»[7].

على رأي سيبويه المتوفى سنة 175هـ ومن ذهب مذهبه من النحاة كابن الحاجب المتوفى سنة 646هـ الذي يقول: «وإِنَّ فَعَالِ بمعنى الأمر من الثلاثي قِيَاسٌ كَنَزَالِ بمعنى انْزِلْ»[8].

وعُدَّ بناء "فَعَالِ" – عند بعضم – في الأمر من الثلاثي مسموعا، فلا يقال "قَوَامِ" و"قَعَادِ" من "قُمْ" و"اقْعُدْ" إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب[9]. وهذا خلاف رأي سيبويهِ الذي أجاز القياس، والسؤال: لماذا قُصِرَ بناء "فَعَالِ" على الثلاثي المجرد؟

يقول الصَّاغَانِيُّ: «والسبب في بناء فَعَالِ من الثلاثي فحسْبُ هو أن هذا البناء يدل في أصله على تكثير الفعل لتوكيد الكلام»[10]، ولا يكون ذلك في الثلاثي المزيد إلا فيما شَذَّ "كَدَرَاكِ" من أدركه، ولا يكون من الرباعي إلا فيما سُمِعَ وهو قليل، إِذْ عدّها بعضهم سبعة أَلْفُظٍ[11] وهي "هَمْهَامِ" و"حَمْحَامِ" و"مَحْمَاحِ" و"بَجْبَاحِ" يقال ذلك لنفاذِ الشيء[12] و"عَرْعَارِ"[13] وهي لعبة للصبيان معدولة عن عَرْعَرَةٍ. "وقَرْقَارِ" وهي مأخوذة من القَرْقَرَةِ وهو صوت الرعد، و"دَهْدَاعِ"، زَجْرٌ لِلْعُنُوقِ[14]، وعدها ابن جني لغات[15] .

---

[7]– الكتاب، ج3، ص280. وانظر ما بنته العرب على فعال، ص29.

[8]– الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح يوسف حسن عمر، ط2، 1996م، منشورات، جامعة قان يونس بنغازي، ج3، ص107.

[9]– المصدر نفسه ص107.

[10] – ما بنته العرب على فعال، ص28.

[11]– الأصغاني المرجع نفسه، ص100، و101، و102. وانظر الخصائص، ج3، ص30.

[12]– المزهر في علوم اللغة، ج2، ص133. وقال السيوطي في الكتاب نفسه والصفحة ذاتها «إن صاحب الجمهرة أضاف: يَعْيَاعِ: دعاء، ويَهْيَاءِ: كذلك، والحقيقة أن الأمر يحتاج إلى استقراء لهذه المفردات في المعجمات العربية للوقوف على العدد الذي جاء على فَعْلَالِ».

[13]–انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ج2، ص110.

[14]– الْعُنُوقُ: جَمْعُ عَنَاقٍ وهي الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة.

ويصاغ اسم الفعل على "فَعَالِ" من أضرب الثلاثي الثلاث بشرط التمام، ولا يكون من المزيد أو من الرباعي الأصيل إلا أن يُسْمَعَ، فَيُجَازَ، وَلَا يُجَاوَزَ.

«واعلم أن "فَعَالِ" جائزة من كل ما كان على بناء "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" أو "فَعُلَ"، ولا يجوز من أَفْعَلْتُ، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئا فتجيزَه فِيمَا سمعتَ ولا تُجَاوِزَهُ، فمن ذلك "قَرْقَارِ"[16] و"عَرْعَارِ"[17]»[18].

وحكم هذه الأسماء البناء على الكسر، والسؤال: لماذا بنيت على الكسر، وما علّة بنائها؟

أما بناؤها على الكسر فللدلالة على المؤنث، لأنّها تختص به، والكسر علامة التأنيث، أمّا عن علّة بنائها فالجواب عند **ابن جني** الذي يقول: «فصواب القول في ذلك أنّ علّة بنائها إنّما هي تضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى صَهْ بمعنى اسْكُتْ، وأن أصل اسْكُتْ، لِتَسْكُتْ، كما أنّ أصل قُمْ لِتَقُمْ ... فلمّا ضُمِّنَتْ هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت، كما أنّ كَيْفَ" و"مَنْ"... لما تضمن كل واحد منها معنى حرف الاستفهام بُنِيَ، وكذلك بقية الباب»[19].

و"فَعَالِ" ليس بفعل وإنما هو اسم في معنى الفعل ولذلك لم يضمروا فيه الاثنين والجميع والمرأة، فإذا أردت الأمر منه جئت به على أمر الرجل الواحد ولا يكون ما بعده إلا

---

[15] - الخصائص ج3 ص30

[16]- قَرْقَارِ: معدول عن القَرْقَرَةِ وهو مصدر الفعل الرباعي أو الثنائي المكرر (المضاعف) «... قَرْقَرَ الْحَمَامُ، قَرْقَرَةً، وقَرْقِيرًا. والْقَرْقَرَةُ: أحسن الهَدِيرِ وأيضا حكايةُ الضحك... أو غيره». انظر ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي ت513هـ)، كتاب الأفعال ضبطه إبراهيم شمس الدين، ط1، 1424هـ-2002م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص421.

[17]- عَرْعَارِ: اختلاط أصواتهم، المرجع نفسه.

[18]- الكتاب، ج3، ص280. وانظر شرح المفصل، ج2، ص209.

[19]- الخصائص، ج3، ص34. وانظر شرح المفصل، ج2، ص206.

منصوبا[20] والسؤال: هل اسم فعل الأمر مع منصوبه يمثل جملة؟، وإذا كان كذلك فما نوعها؟

نخلص إلى أن "فَعَالِ" يكون من الثلاثي المجرد التام مقيسا لكثرته ومن غيره مسموعا لقلته، هذا على رأي سيبويه ومن ذهب مذهبه، وإن كان بعضهم يرى بأن يُقْتَصر فيه على السماع؛ أي في الثلاثي وفي غير الثلاثي قَلَّ أو كَثُرَ، والأجود عندي ما ذهب إليه سيبويه لأن القياس يُسْهِمُ في تطور اللغة وازدهارها وحصرها، إذ لا يمكن لأحد* أن يحيط باللغة مَهْمَا أوتي من مقدرة وقوة حافظة.

الضرب الثاني: أن يكون "فَعَالِ" اسما لمصدر علما عليه وهو كما قيل مصدر معرفة مؤنث، يقول الزمخشري: «والتي في معنى المصدر المعرفة كفَجَارِ "لِلْفَجْرَةِ"، ويَسَارِ لِلْمَيْسَرَةِ، وجَمَادِ لِلْجُمُودِ، وحَمَادِ لِلْمَحْمَدَةِ وهذه لا تُبْنَى إلا أن يجتمع فيها ما اجتمع في "نَزَالِ" من التعريف والتأنيث والعدل فهي محمولة عليه في البناء، وهذا مذهب سيبويه»[21].

ويقول سيبويه: «ومما جاء اسما للمصدر قول الشاعر النابغة:

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ[22]

ففَجَارِ: اسم الفَجْرَةِ. وقال الشاعر:

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارِ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَهْ[23].

فهي معدولة عن الْمَيْسَرَةِ، وأُجْرِي هذا الباب مَجْرَى الذي قبله لأنه عُدِل كما عُدِل، ولأنه مؤنث بمنزلته»[24].

---

[20]- الكتاب، ح3، ص280، ج2، ص242.

* (لا يحيط باللغة إلا نبي).

[21]- ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص53. وانظر الكتاب، ج3، ص274.

[22]- ديوان النابغة (زيد بن معاوية الذبياني)، تحقيق محمد نعيم برير، ط1، سنة 1431هـ-2009م، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص79. وانظر الكتاب، ج3، ص274. وانظر شرح المفصل، م2، ص210. وانظر الخصائص، ج2، ص132.

[23]- شرح المفصل، ج4، ص55. الكتاب ،ج3، ص274.

[24]- الكتاب، ج3'، ص274، 275.

وقد أورد ابن جني في خصائصه أنّه وكما جاءت الأعلام في الأعيان، فكذلك أيضا قد جاءت في المعاني، "فسُبْحَانَ"، اسْمٌ عَلَمٌ لِمَعْنَى الْبَرَاءَةِ والتَّنْزِيهِ، بمنزلة عُثْمَانَ، ولم يُصْرَف لأنّه اجتمع فيه التعريف والألف والنون، كما عُلِّلَ عَدَمُ صَرْفِ "بَرَّةَ" – في الشاهد المذكور آنفا – بكونه اسمَ عَلَمٍ لمعنى البِرِّ، وذلك لوجود علّة التعريف والتأنيث، وعن مثله عُدِلَ فَجَارِ؛ أي عن "فَجْرَةَ" عَلَمًا، ولهذا لم تُصْرَف[25].

وَرَدَّ سيبويه من قبلُ عَدَمَ صَرْفِ "فَعَالِ" ومنه "فَجَارِ" إلى علّة التعريف والتأنيث والعدل، وأنّ "فَجَارِ" مَصْدَرٌ[26]، والرأي نفسه عند الرَّضِيِّ[27].

والرأي الذي نخرج به أن ابن جني عَدَّ "فَجَارِ" من أعلام المعاني علمًا على المعنى "كفَطَامِ" و"حَذَامِ" من أسماء أعلام النساء وهي معدولة عن فَاطِمَةَ وحَاذِمَةَ أعلام مرتجلة، وهي مأخوذة من القَطْمِ والْحَذْمِ بمعنى القَطْعِ، وأمّا سيبويه فعدّها مصدرا معدولا عن الفَجْرَةِ، وهو مبنيٌّ لعلّة التعريف والتأنيث وكذا قال الرضي.

وهو وِزَانُ صيغة "فَعَالِ" التي لا تطرد في الصفات نحو: حَلَاقِ ولا في مصدر نحو فَجَارِ[28]. وهذا يعني أنّ "فَعَالِ" تَقِلُّ في الصفات والمصادر وتكثر في غيرهما، وهذا الحكم يجري على كلام العرب أما في القرآن الكريم، فالأمر مختلف وسنقف على هذا بعد عرضنا لِـ: "مَسَاسِ" في شواذ القراءات.

الضرب الثالث: وهو أن تأتي "فَعَالِ" «معدولة عن الصفة كقولهم في النداء يا فَسَاقِ، ويا خَبَاثِ، ويا لَكَّاعِ»[29] وإنما عُدِلَ إلى فَعَالِ لضرب من المبالغة في الْفِسْقِ والْغَدْرِ والْخُبْثِ كما عدلوا عن رَاحِمٍ إلى رَحْمَنَ ... ولا يُستعمل في غير النداء غالبا، وإنّما اختص به

---

[25]– الخصائص، ج2، ص131، 132.

[26]– الكتاب، ج3، ص280.

[27]– شرح الرضي على الكافية، ج4، ص84.

[28]– الكتاب، ج3، ص280.

[29]– ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص56.

النداء لأنّه يصير معرفة بالقصد... والدليل على تعريفه قولهم ... يا فَسَاقِ الخبيثةُ، فوَصْفُهُم إياه بالمعرفة دليل تعريفه... وربما جاء في غير النداء ضرورة في شعر[30] كما في قول الحطيئة[31]:

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّف ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

و"لَكَاعِ" صفة معدولة عن لَكْعَاءَ، وقيل صفة منادى وحرف النداء محذوف ف: "فَعَالِ" تكون معدولة عن الصفة للمبالغة، وتأتي في النداء غالبا، كما تأتي في غير النداء نحو: "حَلَاقِ" و"جَبَاذِ" للمَنِيَّةِ، وصَرَامِ للحرب[32].

الضرب الرابع: وهو ضرب من المرتجل لأنّه لم يكن قبل العَلَمِيَّةِ مَعْدُولًا، ثم نُقل إلى العلمية، وهو مقطوع عن الوصفية، مثال ذلك: حَذَامِ معدول عن حَاذِمَةَ علمًا، لأنّ حَاذِمَةَ في الحقيقة مُرتجلةٌ، وهو مأخوذٌ من الحَذْمِ و«الحَذْمُ: القَطْعُ الْوَحِيُّ[33]، حَذَمَهُ يَحْذِمُهُ حَذْمًا: قَطَعَهُ قَطْعًا وَحِيًّا، وقيل هو القَطْعُ ما كان... وحَذَامِ: مِثْلُ قَطَامِ، وحَذَامِ اسم امرأة معدول عن حَاذِمَةَ»[34].

وكذا قَطَامِ معدول عن قَاطِمَةَ، مأخوذ من القَطْمِ وهو العَضُّ، وقَطْعُ الشيء بِمَقْدَمِ الفَمِ. وذكر الصَّاغَانِيُّ في كتابه "مَا بَنَتْهُ الْعَرَبُ عَلَى فَعَالِ" جملةً من أسماء النساء الأعلام[35] ك: "بَهَانِ" في قول الشاعر:

30- المصدر نفسه.

31- ديوان الحطيئة (جرول بن أوس العبسي)، رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح أبي سعيد السكري، تحقيق: درويش الجويدي، ط1، سنة 1429هـ-2007م، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص213. وانظر الكتاب، ج،

32- شرح المفصل، ج4، ص58، وانظر ما بنته العرب على فعال، ص44.

33- الوحي: السريع وزنا ومعنى. المصباح المنير، ص410.

34- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، دار المعارف، القاهرة، ج11، ص813.

35- ما بنته العرب على فعال، ص12. وانظر المعري في رسالة الصاهل. وانظر السيوطي، المزهر، شرح محمد جاد المولى، 1408هـ-1987م، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص131.

أَلَا قَالَتْ بَهَانِ[36] وَلَمْ تَأَبَّقْ كَبُرْتَ وَلَا يَلِيقُ بِكَ النَّعِيمُ

و"أَكْذَبُ مِنْ سَجَاحِ"[37].

ونَخْلُصُ إلى القول: إنّ الأضربَ الأربعةَ جميعَها مبنيةٌ باتفاق العلماء، واخْتُلِف في علّة بنائها، والذي يعنينا من هذه الأضرب، الضرب الذي يتعلق بما يسمى المصدر أو اسم المصدر وحكمه البناء لمشابهته "فَعَالِ" الأمريِّ وَزْنًا ومُبَالَغَةً، يقول الرضيُّ: «والأَوْلَى أن يُقال بُنِيَ قِسْمُ الْمَصَادِرِ والصفات لمشابهتها "لِفَعَالِ" الأمريِّ وَزْنًا ومُبَالَغَةً بخلافِ نحوِ: نَبَاتٍ وكَلَامٍ وقَضَاءٍ فَإِنَّهُ لا مبالغةَ فيها»[38].

يُفهم من هذا الكلام أن هناك فرقا بين "فَعَالِ" و"فَعَالٍ"؛ حيث يستفاد من الأولى معنى التوكيد والمبالغة بحكم مشابهتها لاسم فعل الأمر، وهذا ما لا نجده في الأخرى أي (في فَعَالٍ).

ثانيا : بِنَاءُ "فَعَالِ" في القرآن الكريم وموقف النحاة منها:

لم يرد في القرآن الكريم على "فَعَالِ" سوى مثالٍ واحِدٍ، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ» طه/ك/97.

"وَلَا مِسَاسَ": قراءة الجمهور، وهي وزان "فِعَالٍ" التي كثيرا ما تشترك مع فَعَالٍ في الدلالة، كما نلحظ ذلك في "حَصَادِهِ"، وَحِصَادِهِ في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام/م/141، في قراءة حفص، أمّا قراءة ورش عن نافع فبالكسر "حِصَادِهِ"، وهتان قراءتان متواترتان، من القراءات السباعية، خلاف "لَا مَسَاسِ" بفتح الميم وكسر السين بناء في قراءة الأعمش[39] التي عُدَّتْ من شواذ القراءات[40].

36- بهان: الضحاكة.

37- سجاح: اسم المتنبئة من تميم، ادعت النبوة، تزوجها مسيلمة الكذاب، وبعد مقتله أسلمت، وقيل حسن إسلامها. ما بنته العرب على فعال، ص17.

38- شرح الرضي على الكافية، ج3، ص112.

39- هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الإمام الجليل، ولد سنة ستين، أخذ القراءة عرضا على السادة القراء، كإبراهيم النخفي، وعاصم بن أبي النجود ومجاهد بن جبير،

وقد أجاز جمهور العلماء باتفاق، الاحتجاج بها في الدراسات اللغوية، والسؤال: ما فعل الْمَسَاسِ؟، وما مدلوله؟، وهل من فرق بين مَسَّهُ ومَاسَّهُ؟، وتَمَاسَّى؟

فعل الْمَسِّ، "مَسَّ يَمَسُّ" قال تعالى: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ آل عمران/م/140.

وجاء في الحديث النبوي: «... مَا مَسِسْتُ حَرِيرًا وَلَا دِيبَاجًا أَلْيَنَ مِنْ كَفِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[41].

قال ابن قتيبة: «ويقولون مَسَسْتُ والأَجْوَدُ مَسِسْتُ أَمَسُّ»[42].

فمَسَّ فعل ثنائي مضاعف[43] يَجيء مكسورَ العين في الماضي مفتوحَها في المضارع وهو الأجودُ وبه نزل القرآن الكريم، كما يأتي "مَسَّ" مفتوحَ العين في الماضي مضمومَها في المضارع أو مفتوحَها شذوذا (إذا صحّ) وإلاّ فوجهٌ واحد هو الضم.

ويرى الفراء أنّه ما كان من الأفعال المضاعفة مفتوح العين في الماضي، قياس المعدى منه أن تضم عينه في المضارع، أمّا اللازم منه فتكسر عين مضارعه[44].

وأبي العالية الرياحي وكان الأعمش حافظا متثبتا واسع العلم بالقرآن ورعا، وكان يسمى المعتدل لشدة إتقانه وضبطه وروى عنه أنه قال: «إن الله زين بالقرآن أقواما وإني ممن زينه الله بالقرآن» توفي سنة 148هـ. انظر محمود خليل الحصري، أحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر، مطابع شركة الشرق بالعباسية، ص97، 98. وأحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، ط1، سنة 1408هـ-1988م، دار الجيل، بيروت، ص112. وفي شذور الذهب نسبت إلى الحسن البصري وعلى أنها اسم الفعل بمنزلة الأمر إذ لم يقع في القرآن الكريم غيره يقول ابن هشام في شذور الذهب، ص111.

[40]- القراءة الشاذة هي القراءة التي افتقرت لإحدى الشروط الثلاث.

[41]- الإمام البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه)، دار إحياء التراث، م4، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، ص230.

[42]- ابن قتيبة (أبو مسلم ت276هـ)، أدب الكاتب، ص422.

[43]- المضاعف أو المضعف أو التضعيف كما ورد عند سيبويه «أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت ووددت» الكتاب، ج3، ص529، 530.

واسْتُثْنِيَتْ منه أَلْفُظٌ جاءت على خلاف الأصل (القياس)[45] كمَنَّ يَمُنُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ المدثر/6.

كما جاءت ألفاظ بالوجهين "كمَسَّ" وفي هذا يقول ابن السكيت حكاية عن أبي عُبيدةَ: «مَسَسْتُ أَمَسُّ لغة»، ولكن الأفصح الكسر في مَسِسْتُ أَمَسُّ»[46].

وجاء في الصحاح «وحكى أبو عبيدة مَسَسْتُ الشيءَ بالفتح أَمُسُّهُ بالضم»[47].

هذا موافق لرأي الفراء وغيره، ومخالف لما ذكر ابن السكيت، وإن صح نقل هذا الأخير فإنا نعدّ الفتح لغة.

44- انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط4، 1399هـ-1979م، دار الآفاق، ج1، ص174.

45- يقول ابن مالك:

وَبَتَّ قَطْعًا وَنَمَّ وَاضْمُمَنَّ مَعَ الـ لُزُومِ فِي امْرُرْ بِهِ وَجَلَّ مِثْلُ جَلَا

هَبَّتْ وَذَرَّتْ وَأَحَّ كَرَّ هَمَّ بِهِ وَعَمَّ زَمَّ وَسَحَّ مَلَّ أَيْ ذَمَلَا

وقد بلغت الأفعال التي ذكر في أبياته ثمانية وعشرين فعلا.

انظر بحرق (جمال الدين محمد بن عمر)، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ط1، 1427هـ-2006م، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ص41-42. وقد علق بحرق على أن قول "ابن مالك" يوهم الحصر والحقيقة غير ذلك؟!

والرأي أن الاستقراء الشامل لهذه الأفعال في المعجمات، ومعجمات الأبنية خصوصا، وكتب المثلثات، وكتب الغريب عموما، يحتاج إلى جهد جماعي، حتى يتسنى لنا حصر الأفعال المضاعفة المضمومة العين في المضارع اللازمة منها والمتعدية، والتفريق بينها بقرائن معنوية أو حسية.

46- ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ت244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ج2، ص211. وانظر ثعلب (أبو العباس ت231هـ)، الفصيح، تحقيق د: صبيح التميمي، دار الشهاب، ص50.

47- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي ت393هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1990م، دار العلم للملايين، م3، باب السين، فصل الميم، ص978.

ويقول اللسان: «مَسِسْتُهُ بالكسر أَمَسُّهُ مَسًّا ومَسِيسًا، لَمَسْتُهُ، هذه اللغة الفصيحة، ومَسَسْتُهُ بالفتح أَمُسُّهُ بالضم لغة... وأَمْسَسْتُهُ الشيءَ فَمَسَّهُ، والْمَسِيسُ والْمَسُّ، وكذلك الْمِسِّيسَى مثل الْخِصِّيصَى ... ويقال: مَسِسْتُ الشيءَ أَمَسُّهُ مَسًّا إذا لَمَسْتَهُ بيدِكَ ثمّ اسْتُعير للأخذ والضرب لأنها باليد... ومَاسَّ الشيءُ الشيءَ مُمَاسَّةً ومِسَاسًا لَقِيَهُ بذاته... ورَحِمٌ مَاسَّةٌ ومَسَّاسَةٌ؛ أي قرابة قريبة... ولا مِسَاسَ أي لا تَمَسُّنِي ولا مَسَاسٍ أي لا مُمَاسَّة، وقد قُرِئَ بهما... وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾، قُرِئ لا مِسَاسَ بفتح السين... قال: ويجوز لا مَسَاسِ مبني على الكسر... أمّا قول العرب: لا مَسَاسِ، مثل قَطَامِ فإنّما بُنِي على الكسر لأنّه معدول عن المصدر وهو الْمَسُّ ...»[48].

فمس من باب علم، وهي اللغة الفصحى، ومصدره الْمَسُّ والْمَسِيسُ، والْمِسِّيسَى، ومس من باب نَصَرَ لغة، كما مَسْتُ بالتخفيف من الشواذ[49] ومَاسَّهُ يُمَاسُّهُ، مِسَاسًا ومُمَاسَّةً بمعنى الْمَسِّ، واللَّمْسِ، والْجَسِّ باليد[50].

وذكر ابن القطاع (ت515هـ) في باب المضاعف «مَسَّ الشيءَ يَمَسُّهُ مَسًّا، لَمَسَهُ بيده، وحكى أبو عبيدة مَسَسْتُ أَمُسُّ...»[51].

فمَاسَّهُ بمعنى مَسَّهُ كما مِسَاسًا ومُمَاسَّة بمعنى: الْمَسِّ واللَّمْسِ «والْمَسُّ كاللَّمْسِ... والْمَسُّ يقال يكون معه إدراك بحاسَّة اللَّمْسِ وكُنِّيَ به عن النكاح فقيل: مَسَّهَا ومَاسَّهَا...

---

[48]- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي والأنصاري الفروجي المصري)، لسان العرب، ج47، باب الميم، مادة مسس، ص4201.

[49]- الكتاب، ج4، ص422.

[50]- الفيروزابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص428. غريب القرآن، ص281. وانظر: بطرس البستاني، ومحيط المحيط، باب الميم، ص850.

[51]- ابن القطاع، كتاب الأفعال، ص467. وانظر بصائر ذوي التمييز في تفسير الكتاب العزيز، ج4، ص498.

والْمَسُّ يقال في كل ما ينال الإنسانَ من أذى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَامًا مَعْدُودَةً﴾[52]»[53].

والملاحظ أنّ الاختلافَ بَيِّنٌ، بَيْنَ ما حكاه ابنُ السكيتِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، وما حكاه ابنُ القَطَّاع وصاحب الصِّحَاحِ، مع أنّ المحكيَّ عنه واحدٌ وهو أبو عُبيدةَ.

وقد رجعتُ إلى كتاب أبي عُبيدة ووقفتُ على صحةِ ما ذهبَ إليه صاحبُ الأفعال وصاحب الصحاح.

وأقول: فَعَلَى صِحَّةِ ما جاء به ابن السِّكِّيتِ، فإن مَسَّ المفتوح العين المتعدي – وهو لغة في مَسِسَ – قد يأتي مفتوح العين في المضارع، وهذا شاذ بالنسبة للقياس الذي يَعُدُّ الضم أصلا في المتعدي، أو على قولهم يَأْتِي بالوَجْهَيْنِ في المضارع، وقد ذكر صاحب اللامية أمثلة للأفعال المضاعفة الواقعة التي جاءت بالوجهين، غير أنّه لم يأت على ذكر "مَسَّ"، وإن كان لهذا نظير كَعَضَّ يَعَضُّ.

ومن الأمثلة التي ذكرها ابن مالك «شَجَّ رَأْسَهُ يَشُجُّهُ ويَشِجُّهُ، وأَضَّهُ إلى كذا يَؤُضُّهُ ويَئِضُّهُ ألجأه، والْإِضَاضُ بالكسر الملجأ»[54]. وذكر الجوهري في الصحاح أنّ الذي سهَّل مجيء الوجهين في هذه الأفعال لزومها مرّة وتعديها أخرى[55].

وإجمالا أقول؛ إنّ المعجمات التي عُدْتُ إليها أوردت لفعل الْمَسِّ في الماضي صورتين: إحدَاهما: بكسر عين الماضي وفتحها في المضارع لا غيرَ، وهي اللغة الفصيحة في هذه المفردة (باب فَرِحَ).

---

[52]– سورة البقرة/م/80.

[53]– الراغب الأصفهاني (أبو القاسم حسين بن محمد ت502هـ)، المفردات في غريب القرآن، راجعه وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ص470.

[54]– بحرق (جمال الدين محمد بن عمر)، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، ط1، 1427هـ–2006م، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ص40.

[55]– المرجع نفسه.

وأُخْراهما: فتح عين الماضي وضمها في المضارع من باب "نَصَرَ"، وهذا قياس المعدَّى من المضاعف المفتوح العين، وفتح عين مضارعه لغة[56] إن صَحَّ قول ابنِ السِّكيت، وأرى أنّ هذا التنوع اللهجيَّ على مستوى بنية الفعل "مَسَّ" لم يعقُّبه تباينٌ على مستوى المعنى، إذْ لا نجد فرقا بين "مَسَسَ يَمْسُسُ، ومَسِسَ يَمْسَسُ"، سوى أنّ مَسِسَ يَمْسَسُ أفصحُ وأجودُ من مَسَسَ، وبه نزل القرآن الكريم.

وأن مَسَّ الثلاثيَّ وماسَّهُ قد وردا بمعنًى واحدٍ، إلاّ أنّ ماسَّه أبلغُ من مسَّ؛ لأنّ صيغةَ فاعَلَ تتجاوزُ الذاتَ إلى الغَيْرِ، والمصدر من ماسَّهُ على مِسَاسٍ" وهو معرب منصرف وكذلك مُمَاسَّة من باب قاتل – يقاتل – قِتالا، ومُقَاتَلَة.

«وقول العرب: لا مَسَاسِ، مثل: قَطَامِ؛ أي لا تَمَس، وقرأ أبو عمرو[57] في الشواذ وأبو حيوة[58]: «أن تقول: "لا مَسَاسِ". وقد يقال: مَسَاسِ في الأمر كدَرَاكِ وتَرَاكِ... وقوله تعالى: ﴿لَا مِسَاسَ﴾ بكسر الميم أي لا أَمَسُّ ولا أُمَسُّ»[59].

---

[56]– والمعني أن "مس" المتعدي المفتوح العين، أتى بالوجهين في المضارع، بضم العين أصالة وبالفتح لغة من باب عضض – يعضض، عض – يعض خلاف الكسر!؟ وهذا تحبه – الذي كسرت عين مضارعه خلافا للضم ومر – الذي ضمت عين مضارعه خلافا للكسر. وليس بعيدا أن تكون هناك نظائر لهذه الأفعال، ولذا فهذا النوع من الأفعال [المضاعفة] يحتاج إلى دراسة استقرائية في المعجمات حتى يتسنى لنا حصر الأفعال ومن ثم ضبط القاعدة.

[57]– أبو عمرو بن العلاء (زبان بن العلاء التميمي المازني البصري ولد سنة 68هـ وت154هـ) مقرئ البصرة: إمام أهل عصره في اللغة، رأس القراءة والتابعون أحياء، هو الصدق والثقة والزهد؛ وهو أحد القراء السبعة، قرأ على الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعاصم بن أبي النجود... وروى عنه كثير منهم أبي زيد الأنصاري.

[58]– أبو حيوة ت203هـ (هو شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي) مقرئ الشام، وصاحب قراءة شاذة، وهو من الثقات، له اختيار في القراءة، روى القراءة عن أبي البرهسم عمران بن عثمان، روى عن الكسائي قراءته. انظر الاختلاف بين القراءات، ص428.

[59]– الفيروز ابادي، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ج4، ص498، 499.

"فالْمِسَاسُ": مصدر الفعل مَاسَّهُ وقد سبق في الآية بـ"لا" النافية للجنس على معنى ألاّ يَمَسَّ ولا يُمَسَّ ومعناه المباعدة، وعدم المخالطة ولا المقاربة وهو المعنى المستعار له، والأصل ما سبق ذكره من المعاني (الجسّ واللمس باليد) غير أنّ المسَّ أعمُّ من اللَّمْسِ، و"مَسَاسِ": بفتح الميم، على أنّه مصدر علم "كحَمَادِ" و"بَدَادِ"، و"فَجَارِ" وما شاكلها، فهو مَبْنِيٌّ على لغة أهل الحجاز مطلقا معدولًا عن المصدر، ومن قال: كدراك

فهو معدول عن الأمر. ويرجع اختلاف النحاة في تفسير "لَا مَسَاسِ" بين أن تكون اسم فعل أمر أو اسم مصدر عَلَمًا على المصدر إلى طبيعة "فَعَالِ" الاسمية[60]. فهي تجيء علما كما تجيء اسم فعل أمر، أو صفة أو مصدرا، ولهذا نجد من النحاة من عَدَّ "لا مَسَاسِ" مَصْدَرًا كسيبويه والزمخشري، ورضِيِّ الدين الاستراباذي ت686هـ، ومن ذهب مذهبهم. ومنهم مَن عَدَّه اسما عَلَمًا، كابن جني ومن سلك مسلكه.

ومعنى "لا مَسَاسِ": لا مخالطة، ولا مماسّة؛ حيث يقول ابن قتيبة[61]: لا مِسَاسَ: لا تخالط أحدا، ويعني لا مخالطة، ومن فتح الميم جعلها اسما منه، فلم يدخلها نصب ولا رفع، وكسر آخرها بغير تنوين، كقول الشاعر:

تَمِيمٌ كَرَهْطِ السَّامِرِيِّ وَقَوْلُهُ أَلَا لَا يُرِيدُ السَّامِرِيُّ مَسَاسِ[62].

جُرَّ بغَيْرِ تنوين، وهو في موضع نصب؛ لأنّه أُجْري مجرى قَطَامِ وحَذَامِ ونَزَالِ، إذا فتحوا أوله[63]، وقرأ أَبُو حَيْوَةَ "مَسَاسٍ" بالتنوين[64]. «ويجوز "لَا مَسَاسِ" بفتح الميم وكسر

---

[60]- عرفت الأسماء – في عربيتنا – بتنوعها وكثرة أبنيتها، وتداخلها وذلك باشتراكها في البناء الواحد (الصيغة) وتباينها في الدلالة، إذ كثيرا ما تؤدى معان مختلفة بصيغة واحدة، أو العكس كأن يؤد إلى المعنى الواحد بأبنية متباينة من ذلك: فَعاله، وفِعاله، وفَعَال وفِعَال وفُعال وفَعِيل – وهكذا.

[61]- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم (213–276هـ)، تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد: أحمد سقر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص281.

[62]- البيت من شواهد ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص62. وانظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م6، ص219، و220. والجوهري في الصحاح، ج3، ص978.

السين الآخرة على وزن دراك وتراك»[65]، فهو مبني على الكسر، وهو نفي، وقولك "مَسَاسِ"؛ أي مَسَاسِ القَوْمَ تَأْمُرُ بذلك، فإذا قلت: لا مَسَاسِ فهو نفي ذلك[66]، وبنيت "مَسَاسِ" على الْكَسْرِ، وأصلها الفتحُ لمكان الألف ولكن مَسَاسِ ودَرَاكِ مؤنث، فاختير الكسر لالتقاء الساكنين، لأنّك تقول: في المؤنث فعلتِ يا امرأة...»[67].

فـ"لَا مَسَاسِ" عند الزجاج اسمُ فعل أمر منفي مبني على الكسر للتأنيث، أمّا الزمخشري فيرى بعلميته؛ لأنّه معدول عن المرّة من الْمَسّ؛ حيث يقول: «وقرئ لا مَسَاسِ بوزن فَجَارِ. ونحوه قولهم في الظِّباء إذا وردَت الماء فلا عَبَابِ، وإن فَقَدَتْهُ فلا أَبَابِ: وهي أعلام لِلْمَسَّةِ، والْعَبَّةِ والْأَبَّةِ، وهي الْمَرَّةُ مِنَ الْأَبِّ وهو الطلبُ»[68].

---

[63]- أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط1، سنة 1427هـ-2006م، دار الكتب العلمية، ص170.

[64]- ذكر هذه القراءة ابن عطية في المحرر الوجيز، ج11، ص102. وانظر أبا حيان في البحر المحيط، ج6، ص275. والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج6، ص219، 220.

[65]- جاء في هامش مفردات معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ص305: «فتكون علما مبنيا على الكسر مثل حذام، كما ابن جني عدها علما (اسم مصدر) للمسه كفجار من الفجرة».

[66]- والرأي: أن النفي والنهي لا يدخلان على فعل الأمر، ومن ثم فهما لا يدخلان على اسم فعل الأمر الذي هو بمعنى الأمر. فأنت تحذر من الخطر فتقول: حذار النار مثلما تقول: احذر النار مع فرق المبالغة بين التحذيرين وتقول: احذر النار ولا تقول: لا احذر النار وأنت تقصد النهي أو النفي (إذ لا تجتمع علامتان)، والأمر نفسه ينطبق على اسم فعل الأمر الذي هو بمعنى الأمر. وإن جوز ذلك ابن جني على الحكاية واستدل بقول الشاعر: لا همام...

[67]- الزجاج (أبو إسحاق بن إبراهيم بن السري ت311هـ)، مفردات معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، سنة الطبع 1424هـ-2004م، دار الحديث، القاهرة، ج3، ص305.

[68]- الزمخشري (جار الله محمود بن عمر ت528هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص85. وانظر المزهر في علوم اللغة، ج1، ص217. وانظر البيضاوي (ابن عمر بن محمد الشيرازي)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ط1، سنة 2001، بيروت، لبنان، دار صادر، م2، ص653. وانظر الرازي (محمد فخر الدين بن ضياء الدين عمر ت604)، مفاتيح الغيب، ط1، 1401هـ-1981م، دار الفكر، بيروت، لبنان، م11، ج22، ص112.

ومعناه أنّ "لا مَسَاسِ" وِزَان فَجَارِ، وهو عَلَم[69] مختوم بالراء، وهذا في لغة تميم يُبنى على الكسر، وعند أهل الحجاز يُبنى مطلقا كل ما جاء بوزن فَجَارِ علمًا سواء خُتم بالراء أم بغيرها، ومنه "لا مَسَاسِ" علمٌ لِلْمَسَّةِ وهي المرة من الْمَسِّ؛ يعني أنّه معدول عن مصدر المرة، وهو نوع من المصادر تُعرف باسم المصدر العَلَمِ، وهو لا يَعْمَلُ مثل: "لَا مَسَاسِ". يقول ابن عطية في قوله تعالى: ﴿**لَا مَسَاسِ**﴾؛ أي لا مماسة ولا إذاية... وقرأ أبو حَيْوَةَ "لَا مَسَاسِ" بفتح الميم وكسر السين، وهو معدول عن المصدر كفَجَارِ ونحوه، وشبَّهه أبو عبيدة وغيرُه بنَزَالِ ودَرَاكِ ونحوه، والشبه صحيح من حيث هي معدولات وفارقه في أنّ هذه عدلت عن الأمر، ومَسَاسِ، وفَجَارِ عُدِلت عن المصدر»[70].

يُفهم من كلامه أنّ اسم المصدر "مَسَاسِ" كنَزَالِ ودَرَاكِ من حيث هي معدولات غير أن "مَسَاسِ" عُدل عن المصدر "الْمَسِّ"، ومثله فَجَارِ عُدل عن الفَجْرَةِ.

ويقول القرطبي: «وأما قول العرب: "لَا مَسَاسِ"، مثل: قَطَامِ، فإنّما بُني على الكسر؛ لأنّه معدول عن المصدر وهو الْمَسِّ، وقرأ أبو حَيْوَةَ: مَسَاسٍ»[71].

[لا مساس بوزن فجار وهو اسم علم للمرة الواحدة من المس]. وانظر الطيبي (شرف الدين الحسين بن عبد الله ت743هـ)، فتوح الغيب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق: عمر حسن القيام، ط1، سنة 1434هـ-2013م، ج10، ص

[69]- الأعلام نوعان: أعلام ذوات، وأعلام معاني (المصادر: أي علم على المصدر) وهي متباينة منها ما جاء على "فعال" كفجار ومساس، ومنها ما يجيء خلاف ذلك كـ"سبحان" علما "للتسبيح" عند من عده علما (فهو مصدر عند بعضهم) ويطلق على هذا النوع من الأسماء مصطلح اسم المصدر: ويراد به: المصدر الميمي تجوزا، واسم المصدر بمعنى المصدر كالكلام بمعنى التكليم وهذان يعملان باتفاق، وقسم ثالث هو أسماء المصادر الأعلام وهي لا تعمل.ومنها فعال.

[70]- ابن عطية (أبو محمد عبد الحق بن غالب ت546هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، سنة 1422هـ-2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص61 و62. وانظر الجواهر الحسان، ج4، ص66.

[71]- الجامع لأحكام القرآن، م6، ص219، 220. وقد ذكر ابن عطية القراءة لا مساس بالتنوين في ج11، ص102. (وهذا يعني اشتراك فعال، وفعال في أداء المعنى الواحد). وانظر أبي حيان، البحر المحيط، ج6، ص275.

فَ "مَسَاسِ" عند هؤلاء اسم مصدر معدول عن المصدر جاء بوَزْنِ فَعَالِ الْمَبْنِيِّ.

ويرى ابن جني خلاف ذلك حيث يقول: «لكن في قراءة من قرأ "لا مَسَاسِ" نظرا، وذلك أنّ مَسَاسِ هذه كنَزَالِ ودَرَاكِ وحَذَارِ، وليس هذا الضرب من الكلام – أعني ما سمي به الفعل – مما تدخل "لا" النافية للنكرة عليه...

فَ "لا" إذًا في قوله "لا مَسَاسِ" نفي للفعل، كقولك: لا أَمَسُّكَ ولا أَقْرَبُ منك، فكأنّه حكاية قول القائل مَسَاسِ كدَرَاكِ ونَزَالِ: فقال: لا مَسَاسِ أي: لا أقولُ: مَسَاسِ ... ولابد أن تكون الحكايةُ مقدرةً، ألا ترى أنّه لا يجوز أن تقول: «اضْرِبْ فتنفي "بلا" لفظ الأمر، لتنافي اجتماع الأمر والنهي، فالحكاية إذًا مقدرةٌ معتقدةٌ»[72].

وقال العُكْبَري (ت 616هـ) «ويُقرأ بفتح الميم وكسر السين وهو اسم للفعل؛ أي: لا يَمَسُّنِي وقيل: هو اسم للخبر؛ أي لا يكون بيننا مُمَاسَّةٌ»[73].

يفهم من قول العُكْبَري أنّ "لَا مَسَاسِ" تحتمل أن تكون اسما للفعل، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن جني وابن هشام وغيرهما، كما يمكن أن تكون اسما للخبر[74]؛ أي اسم مصدر كما ذهب إلى ذلك سيبويه والزجاج وغيرهما.

ويقول صاحب معجم القراءات: «... وقرأ الحسَنِ[75] وأبو حَيْوَةَ[76] وابن أَبِي عَبْلَةَ[77]، وقَعْنَب[78]، وأبو عَمْرٍو "لَا مَسَاسِ"[79]... وهو اسم للفعل؛ أي لا تمسني، وقيل:

---

[72]– ابن جني (أبو الفتح عثمان ت292هـ)، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، ج2، ص56، و57. وانظر أبي البقاء العكبري (616هـ-1219م)، إعراب القراءات الشواذ، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، 1417هـ-1926م، ج2، ص89.

[73]– العكبري (عبد الله بن الحسين 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق سعد كريم الفقي، ط1، 1422هـ-2001م، دار اليقين، ج2، ص569.

[74]– اسما للخبر: الخبر: مصطلح على المصدر وهو من مصطلحات الزجاج.

[75] – الحسن البصري (أبو سعيد بن يسار ت110هـ)، إمام زمانه علما وعملا، قال عنه الشافعي لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته. انظر: الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن

هو اسم للخبر أي لا يكون بيننا مماسة، وهو هنا مبني على الكسر، وقال الفراء[80] وهي لغة فاشية»[81].

وقد عقد سيبويه بابا أسماه "هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث" وفيه ذكر أنّ هذا المعدول قد يأتي اسما للفعل، واسما للوصف المنادى المؤنث وقد يكون اسما للوصف غير المنادى، وللمصدر، ولا يكون إلاّ مؤنثا لمؤنث، ومن الألفاظ التي جاء بها في هذا الباب وقال عنها إنّها مصدر كلمة "مَسَاسِ"؛ حيث قال: «والعرب تقول أنت لا مَسَاسِ ومعناه لا تَمَسُّنِي ولا أَمَسُّك... فهذا معدول عن مؤنث، وإن كانوا لم يستعملوا في

زنجان، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، 1422هـ-2001م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص70.

[76]- انظر هامش ص17 من المقال.

[77]- هو (شمر بن يقظان بن المرتحل ت151هـ)، ثقة، تابعي له اختيار في القراءات وفي صحة إسنادها نظر. انظر الاختلاف بين القراءات، ص416.

[78]- هو قعنب بن أبي قعنب، أبو السمال العدوي البصري، له اختيار في القراءة وشذ به عن العامة روى عنه أبو زيد سعيد بن أوس. انظر أحمد البيلي، الاختلاف بين القراءات، ط1، 1408هـ-1988م، دار الجيل، بيروت، ص441. نقلا عن غاية النهاية. وانظر الإمام القرطبي، في الجامع لأحكام القرآن، ط الرسالة، ج1، ص80. وقال الإمام الذهبي في المغني ط الأنصاري، ج2، ص472... له حروف شاذة في القراءات واسمة قعنب بن هلال.

[79]- انظر البحر المحيط، ج6، ص375. والعكبري، التبيان، ج2، ص902. وانظر الزجاج، معاني القرآن، ج3، ص364. ومعاني القرآن (الفراء)، ج2، ص190. والمحرر الوجيز، ج4، ص62. وج10، ص84. والجامع لأحكام القرآن، ج11، ص241. ومجمع البيان، ج16، ص138. وإعراب القرآن للنحاس، ج2، ص357.

[80]- الفراء، معاني القرآن، ج2، ص190.

[81]- عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1422هـ-2002م، ج5، ص490.

كلامهم ذلك المؤنث الذي عُدِل عنه بَدَادِ وأخواتها...»[82]؛ أي لم يستعملوا "الْبَدَّة" والقول نفسه عند ابن السراج[83]، أمّا ابن هشام فظاهر كلامه أن "لا مَسَاسِ" اسم فعل أمر، ودليله على ذلك قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا يرتفع "لَا لَعًا" ثمّ عرض لرأي الفراء في معانيه، وهو أنّ من العرب من يذهب "بلا مَسَاسِ" مذهب دراك و"نزال"، وأنّه جاء في كتاب "ليس في كلام العرب" لابن خالويه أن "لا مَسَاسِ" مثل: دَرَاكِ "ونَزَالِ" وهذا من غرائب اللغة، وحمله الجوهري والزمخشري على أنّه من باب قَطَامِ، وأنّه معدول عن المصدر[84].

"ولا مَسَاسِ" في نظر ابن هشام اسم فعل أمر، وقد استدل على ما ذهب إليه بقَوْلَيْ الفراء، وابن خالويه اللذان ذهبا باللفظ مذهب "دَرَاكِ"، و"نزال".

وقد عدت إلى معاني القرآن للفراء فلم أقف على النص كما أورده ابن هشام، وإنّما قوله «أن لا مساس لغة فاشية وهي مثل نزال ونظار من الانتظار»[85].

فدراك لم تكن من أمثلته كما لم أجد ما عزاه ابن هشام لابن خالويه، في كتاب ليس في كلام العرب!!

أقول: وقد عدّ ابن هشام "لا مَسَاسِ" اسم فعل أمر، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن جني، والصاغاني وغيرهما من النحاة.

أمّا الزمخشري فعدّ "لا مَسَاسِ" اسما عَلَمًا معدولا عن الْمَسَّةِ، وكذا الجوهري، في حين اعتبره ابنُ عطية اسمَ مصدر معدولًا عن المصدر (الْمَسِّ) "فمَسَاسِ" بفتح الميم اسم

---

[82]- الكتاب، ج3، ص275. وبَدَادِ من بَدَدَهُ - يَبْدُدُه - بَدًّا: إذا فرقه من باب قتل، والتثقيل مبالغة وتكثير أي بَدَّدَهُ - يُبَدِّدُهُ - إذا فرّقه. انظر المصباح المنير، ص29.

[83]- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت316ه)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج2، ص89، 90.

[84]- ابن هشام (أبو عبد الله جمال الدين الأنصاري ت761ه) شذور الذهب، حققه: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ص111.

[85]- معاني القرآن، ج2، ص190.

يدل على المصدر، ويجري عليه من الأحكام ما يجري على بعض الأعلام من البناء أو المنع من الصرف نحو: بَرَّة غير مصروف بمعنى الْمَبَرَّةِ، وفَجَارِ مبنيا على الكسر بمعنى الفجور[86].

وقد سُبِقَ "مَسَاسِ" في قراءة الأعمش – بفتح الميم وكسر السين – "بلا" النافية للجنس. والسؤال: هل تدخل "لا" النافية للجنس على الاسم العلم المصدر المعرفة المؤنث أم لا؟

أقول: النحويون البصريون والكوفيون عدا الكسائي والفراء لا يجيزون دخول "لا" النافية للجنس على المعرفة، بل يكون دخولها على النكرات «"فلا" لا تعمل إلا في النكرة من قِبَلِ أنّها جواب، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل مِنْ عَبْدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة»[87]، ويقول أبو حيان في مصحوب "لا": «وأمّا إذا كان معرفة فالإجماع من البصريين على أنّ "لا" لا تعمل فيه، وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفردا... أو مضافا كنية... فإن كان مضافا إلى الله والرحمن... أجازوا أن تعمل "لا" فيه... ومن كلامهم "قضية ولا أبا حسن لها"، "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده"، وهذا ونحوه عند البصريين مؤول بالنكرة... وأمّا قولهم: "لا مَسَاسِ"... فقال –نقلا عن أبي علي الفارسي– :ليس التعريف لها بتمكن، ألا ترى أنّك تقول في كل موضع "لا مَسَاسِ"، ولما لم تختص، وشاع استعمالها جرت مجرى النكرة فساغ دخولها عليها»[88].

---

[86]– صلاح الدين الزعبلاوي، مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة، وأسرارها، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ص274.

[87]– الكتاب، ج2، ص275.

[88]- أبو حيان الأندلسي (546هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النماس، ط1، سنة 1408هـ–1987م، مطبعة المدني، مصر، ج2، ص170، 171. [شرط تحتم عملها عمل "إن" ألا تتكرر... وأن يقصد بها خلوص النفي العام. فإن لم يقصد لا تعمل...» ص164.

وانظر: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي ت672هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، سنة 1410هـ–1990م، دار هجر، ج2، ص52 و62.

يفهم من كلامهم إنكارهم لمجيء اسم "لا" النافية للجنس معرفة، وما جاء منه معرفة أُوِّلَ بنكرة، وقد علق "سلمان محمد سلمان" على تعليلات النحاة في إنكارهم لمصحوب "لا" المعرفة، وَلَيِّهِمْ لأعناق النصوص الصحيحة بتأويلاتهم الْمُفْتَعَلَةِ، علق قائلا: «وكان الأجدر أن تتسع قواعد النحاة للنصوص الصحيحة، فيقال مثلا: إنّ "لا" تدخل على النكرات كثيرا وعلى المعارف قليلا»[89].

والنتيجة التي نخرج بها من خلال هذا البحث هي:

* أنّه لا شيء من أسماء أعلام المصادر، ولا أسماء أفعال الأمر بوزن "فَعَالِ" في القرآن الكريم، وإنّما وردت به قراءة الأعمش الشاذة، لقوله تعالى: ﴿لَا مِسَاسَ﴾. وقد اتفق جمهور العلماء على جواز الاحتجاج بها في الدراسات اللغوية.

* احتمال "فَعَالِ" أن يكون اسم فعل أمر، وهذا رأي ابن جني وابن هشام وغيرهما، كما يحتمل أن يكون اسم مصدر علما معدولًا عن المرّة، وهذا الرأي ذهب إليه سيبويه والزمخشري وابن الحاجب وغيرهم، وهذا الاحتمال يقودنا إلى فائدة وهي:

* جواز دخول "لا" النافية للجنس على الاسم المعرفة؛ لأنّ "لا مَسَاسِ" اسم معدول عن الْمَسَّةِ معرفة لمؤنث، وإن قَلَّ وُرُودُها في كلام العرب.

* دلالة الصيغة التي عُدِلَ إليها على معنى إضافي، وهو المبالغة والتوكيد زيادة على المعنى الأصلي، وهو الدلالة على الحدث.

* من معاني "فَعَالِ" المعدولة عن المصدر "الْمُبَاعَدَةُ" و"التَّرْكُ". وهو المعنى الذي أفادته كلمة "لا مَسَاسِ".

* اشتراك فَعَالِ ، وفِعَالٍ وفَعَالٍ في أداء معنى المباعدة .

89- سلمان محمد سلمان القضاة، القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي، سنة 1426هـ-2006م، دار الكتاب الثقافي، الأردن، ص121.